

أثر التحولات الهيكلية في إطار دلالات المؤشرات المالية لهيكل التمويل الممتك وانعكاسها على الأداء المالي للمصارف التجارية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨) - بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. هيثم عبد الخالق إسماعيل

الباحث سلوان جليل جنيير

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد

المقدمة:

يمثل قرار التمويل في المؤسسة المصرفية أحد أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية في منشآت الأعمال، الى جانب قرار الاستثمار واحتجاز الأرباح، وبسبب طبيعة عمل المصارف التجارية واعتمادها بشكل أساسي على أموال الغير في تمويل موجوداتها ومزاولة نشاطها، فقد منحها ذلك تنوعا كبيرا في مصادر التمويل أكثر مما هو متاح أمام المنشآت غير المصرفية، وبالمقابل أوجد نوعا من الضبابية والتعقيد في اختيار مزيج التمويل الملائم والمنسجم مع فرص الاستثمار المتاحة والمستوى العام للمخاطر البيئية والتي تحدد بدورها نسب السيولة المطلوب الاحتفاظ بها.

ويتناول هذا البحث موضوعاً في غاية الأهمية في الفكر المالي والمصرفي ليسلط الضوء على الدور الكبير الذي يلعبه حجم التمويل بالملكية المعتمد للمصرف التجاري ومدى تأثيره على الأداء المالي في تجنب المصارف مخاطر العسر المالي التي قد تعصف بها.

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث Research problem

ان تفاقم حالة تفاوت وتراجع الاداء المالي لعدد من المصارف التجارية وانخفاض كبير في ارباحها، اصبحت ظاهرة تهدد اغلبها، كون وجودها مرهوناً بما تقدمه من اداء مالي متميز، فقد اوصلت بعضها

الى حالة الإفلاس والعسر المالي، وهذا بحد ذاته يعد تحدياً يواجه المصارف التجارية في الوقت الحاضر، يحتم عليها الاستعداد لمواجهة، لذا فقد جرى اشتقاق مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات وهي:

١. هل ان غياب قرارات رشيدة في تحديد حجم التمويل بالملكية سبباً في تراجع الاداء المالي للمصارف التجارية .

٢. هل هناك دور مهم للتمويل بالملكية في استقرار الاداء المالي للمصارف التجارية.

٣. ما مدى قدرة وفاعلية التمويل بالملكية في التأثير على الاداء المالي في المصارف التجارية.

ثانياً: أهمية البحث Research importance

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوعه وتجده في حقل الإدارة المالية، والمتمثل بقرار التمويل بالملكية في المصارف التجارية ومدى مساهمته في رسم اداء مالي كفوء من خلال اختيار مستوى التمويل الممّلك الملائم للمصرف التجاري، والذي يحقق اهداف المصرف الرئيسية، وتكمن أهمية الموضوع ميدانياً كونه محاولة لإثارة اهتمام المصارف التجارية على وجه الخصوص في التركيز على مفهوم التمويل الممّلك والدور الذي يلعبه في تحقيق مستوى الاداء المالي المستهدف وتعزيز الموقف التنافسي في سوق العمل.

ثالثاً: أهداف البحث Research goals

١. الكشف عن واقع حال التمويل الممّلك في المصارف التجارية عينة البحث عبر اخضاعه للتحليل المالي

٢. بيان سياسات التمويل المتبعة واثرها على صافي ارباح ومستويات السيولة في مصارف عينة البحث.

٣. الخروج بنتائج وتوصيات تساعد الادارة المالية في فهم وادراك طبيعة العلاقات بين قرار التمويل الممّلك والاداء المالي الكفوء، ومعرفة طبيعة التأثير بين متغيرات البحث باستخدام المؤشرات المالية الخاصة لقياسهما.

رابعاً: فرضيات البحث Research assumes

انطلاقاً من المشكلة واستجابةً لها وسعيّاً نحو تحقيق هدف البحث تم صياغة فرضية البحث الرئيسة وهي: وجود أثر ذات دلالة معنوية بين التمويل الممّلك والاداء المالي في المصارف التجارية عينة البحث. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. وجود أثر ذات دلالة معنوية بين حق الملكية والعائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث.

٢. وجود أثر ذات دلالة معنوية بين حق الملكية ونسبة الرصيد النقدي في المصارف التجارية عينة البحث.

خامساً: اسلوب البحث Search Method

ارتكز الى المنهج الوصفي التحليلي وهو اكثرها استخداماً في البحث لدراسة الظاهرة والتعبير عن واقعها بشكل كمي من خلال اخضاع البيانات الرقمية للتحليل والتفسير وايجاد علاقات موضوعية بين متغيرات البحث.

سادساً: الحدود الزمانية للبحث Time boundaries of research

وتتمثل بسلسلة زمنية بواقع (١٠) سنوات لاختبار العلاقات بين متغيرات البحث، اذ تم اختيار المدة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٨) اعتماداً على البيانات المالية للمصارف التجارية عينة البحث.

سابعاً: الحدود المكانية للبحث Spatial boundaries of research

تم اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمعاً للبحث والبالغة (٢٤) مصرفاً، ومن هذا المجتمع تم اختيار عينة قصدية تمثلت في (٣) مصارف تجارية من بين المصارف المدرجة في السوق وهي (مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري) والتي اظهرت بياناتها المالية انها الاكثر تمثيلاً لمشكلة البحث.

المبحث الثاني: الاطر النظرية للتمويل الممّلك:

اولاً: مفهوم التمويل الممّلك The concept of proprietary finance

يعد التمويل في طليعة مهام المدير المالي، فهو مجموعة من الممارسات التي من شأنها الحصول على الاموال من مصادرها المختلفة والمناسبة لنشاط المنشأة، والافادة القصوى من هذه الاصول بحيث تحقق درجة عالية من الكفاءة في الاستخدام (كنجو وفهمي، ١٩٩٧: ٤١)، ويُشار الى التمويل على انه مجموع الاموال التي يتم بواسطتها تمويل موجودات المؤسسة، وهو يشكل الجانب الايسر من الميزانية العمومية ويتكون من جزئين التمويل الممتلك والتمويل المقترض، ويتمثل التمويل الممتلك بحقوق المساهمين واموال اصحاب المشروع (العامي، ٢٠١٠: ١٦٩) ويتكون من:

١. راس المال المدفوع (paid Capital) : وهو مجموع الاموال التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع او المساهمون، بشكل فعلي في بداية تأسيسه، مساهمة منهم في تكوين راس المال، او اي اضافات او تخفيضات قد تطرأ عليها لاحقاً، وهو يشكل عامل مهم في زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف (الصيرفي، ٢٠٠٧: ٣٦) .

٢. الارباح المحتجزة (Retained earnings): يحتجز المصرف جزء من الارباح بصفة عامة لأسباب مختلفة، فيمكن ان تأخذ اشكال عدة، منها ما يكون لمقابلة طارئ محدد باختيار المصرف او اجباراً بموجب القانون وتسمى بالاحتياطيات (ابو حمد وقدوري، ٢٠٠٥: ١١١).

٣. المخصصات (Allocations) والتي تكون لمقابلة تغير قيمة الاصول تبعاً لكل نوع من الاصول، وتختلف نسبتها حسب ظروف كل مصرف ومن امثلتها مخصص الاستهلاك، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها (الصيرفي، ٢٠٠٧: ٣٥).

واستناداً لما تقدم يتضح ان التمويل الممتلك هو: خليط من الاموال المملوكة طويلة الاجل، من أسهم ومخصصات، وارباح محتجزة، والتي تشكل مجملها ذلك المزيج المناسب للمنشأة في تمويل اصولها الثابتة والمتداولة واستثماراتها المختلفة، بعد المفاضلة فيما بينها في قرار تمويلي حاسم والذي يحقق العوائد المطلوبة.

ثانياً: اهمية التمويل الممتلك The importance of proprietary finance

تتبع تلك الاهمية من الدور الرئيس الذي يلعبه التمويل الممتك في حالة الفشل المالي وتحقيق خسارة فإن راس المال المصرف يمكن ان يمتص تلك الخسارة ويساعد على الاستمرار في العمل حتى يتم تصحيح المشاكل، وبذلك فهو يمثل خط الدفاع الاخير ضد الفشل المالي (Ross &Hudgins,2010:479)، كما ان بسبب ترابط العلاقات مع قرارات التشغيل والاستثمار، فإن قرار التمويل الممتك السيئ او غير الفعال، يؤدي الى زيادة تكلفة الاموال لتكون غير مقبولة للاستثمار وبالتالي انخفاض الربحية (Gitman & Zutter,2012:523).

ثالثاً: سياسات التمويل Financing policies

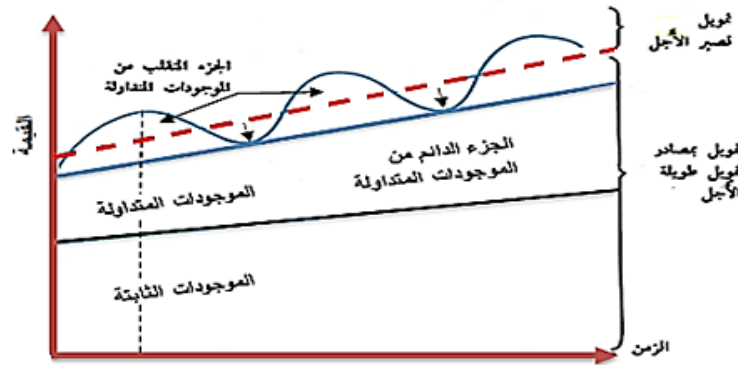
يعتمد اختيار نوع مصدر الاموال بشكل اساسي على الموازنة بين العائد المتوقع وحجم المخاطر التي تبدي الادارة الاستعداد لتحملها، فاذا كانت ادارة المؤسسة تتسم بالجرأة في سياستها التمويلية، فأنها تميل الى الاعتماد بدرجة أكبر على مصادر التمويل قصير الاجل التي تمنحها قدر كبير من المرونة في تخفيض التكلفة وزيادة العائد، على الرغم من ارتفاع مخاطر العسر المالي، والعكس صحيح فيما اذا كانت ادارة المؤسسة من النوع المحافظ في سياستها التمويلية (الميداني، ٢٠٠٤: ٢١٤) ويمكن تمييز ثلاث سياسات بديلة وهي كلاتي:

١. سياسة التمويل المعتدلة او المعقولة: وهي تعمل وفق مبدأ التغطية، أي ان تقوم المؤسسة بجعل استحقاق مطلوباتها يتزامن مع آجال موجوداتها، مما يجعل خطر التمويل في حدود المعقول ويحافظ على ربح مقبول، من خلال تمويل الموجودات الثابتة والجزء الدائم من الموجودات المتداولة بمصادر تمويل طويلة الاجل كأموال ملكية او قروض طويلة الاجل، اما الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة فيتم تمويله من مصادر التمويل قصير الاجل، في محاولة لتخفيف خطر العسر المالي رغم التأثير العكسي على ربحية المؤسسة. (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٢٤٥).

٢. سياسة التمويل الجريئة: تعني استخدام مصادر التمويل قصيرة الاجل في تمويل الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة مع قسماً من الجزء الدائم من الموجودات المتداولة، اما الجزء الدائم المتبقي من

المتداولة وموجودات الثابتة فيتم تمويلها بمصادر التمويل طويلة الاجل، املاً في زيادة العائد على الاستثمار رغم من زيادة المخاطر، ان اتباع المؤسسة هذه السياسة يزيد من ربحيتها، ولكن يعرضها لمخاطر كبيرة ناتجة عن مخاوف محتملة في عدم توفير السيولة اللازمة لتسديد الالتزامات القصيرة (الميداني، ٢٠٠٤: ٢١٥).

٣. سياسة التمويل المحافظة: وتعتمد استخدام مصادر التمويل قصيرة الاجل لتمويل قسماً من الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة فقط، ويتم تمويل القسم الاخر من الجزء المتقلب من الموجودات المتداولة والجزء الدائم منها بالإضافة الى الموجودات الثابتة من مصادر التمويل طويلة الاجل، في محاولة لتخفيض مخاطر العسر المالي، فهذه السياسة تقلل الى اقصى حد من مخاطر التمويل بالقروض قصيرة الاجل، ولكنها مكلفة للمؤسسة، كون الجزء الاكبر من التمويل هو من مصادر تمويل طويلة الاجل ذات الكلف العالية، مما يؤثر عكسياً على انخفاض ربحيتها (العارضي، ٢٠١٣: ٢٤٠).



شكل (١) تمويل الموجودات وفقاً لسياسة المحافظة

المصدر: بريجهام، اوجين، وايرهاردت، ميشيل، الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص ١٠٨٣.

١. العوامل المؤثرة في تحديد قرار التمويل:

ان العديد من منظمات الاعمال تتباين في تحديد مكونات هيكل التمويل الخاص بها، والتي تستخدمه في تلبية احتياجاتها الاستثمارية، فالبعض منها يعتمد على الاموال المملوكة، فيما يعتمد الآخر الاموال المقترضة، ومنها ما يستخدم خليط من المصدرين (الشواورة، ٢٠١٣: ٨٢). وهناك عدة عوامل والتي يمكن عرض اهمها:

أ. المواءمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: اي ان يكون مصدر التمويل ملائم للمجال الذي تستخدم فيه الاموال، فإذا كان الهدف تمويل راس المال العامل فليس من الحكمة ان يتم تمويله بقرض طويل الاجل بل يفترض ان يُمول بقرض قصير الاجل سعياً وراء تخفيض كلف التمويل (مطر، ٢٠٠٦: ٢٨٧).

ب. حجم المؤسسة: ان المؤسسة التي تعود لاقتصاديات حجم كبيرة فأنها قادرة على تحقيق متطلبات المالية بمساعدة مصادرها الداخلية، وعلى عكس ذلك اذا كانت المؤسسة ذات حجم صغير فأنها سوف تبحث عن مصدر تمويل خارجي والذي يتضمن كلفة عالية لرأس المال (العارضي، ٢٠١٣: ٣٨١).

ج. الشكل القانوني للمؤسسة: تختلف الطبيعة القانونية للمؤسسات من مؤسسة الى اخرى، فكل شكل قانوني هناك مصدر للتمويل يتوافق مع الاساس القانوني له (ساسي وقريشي، ٢٠١١: ٣١٨).

د. الادارة والسيطرة: فالمؤسسات المساهمة الكبيرة يمكنها بيع المزيد من اسهمها العادية كمصدر للتمويل كون تأثير هذا المصدر يكون بسيط على ملكية المؤسسة، وعلى العكس بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وذلك لتجنب تشتت الاصوات في الجمعية العمومية، وضمان استمرارية السيطرة (ويستون و بريجهام، ٢٠٠٩: ٢٧٤).

هـ. درجة تحفظ الادارة : وتعني ارتباط بعض الصفات الشخصية بالسلوك المالي للمدير لاختيار هيكل التمويل المستهدف، فاذا كان المدير اكثر تحفظاً أي يسعى الى قبول الحد الأدنى من المخاطر، وبالتالي اختيار اموال الملكية بدرجة اكبر من اموال الاقتراض، والعكس صحيح (مصطفى والشهاوي، ٢٠١٣: ٢٥٨).

و. الظروف الاقتصادية المحيطة: او حالة السوق المالي اذ انها تؤثر على درجة تنوع مصادر التمويل، فاذا كانت السوق غير مشجعة للإصدار أسهم او أوراق مالية فأنها تفقد قيمتها اكثر مما تزداد، فمن الافضل للمؤسسة البحث عن مصادر تمويل اخرى بديلة (ساسي وقريشي، ٢٠١١: ٣١٨).

المبحث الثالث: الاطار النظري للأداء المالي:

١. مفهوم الاداء المالي The concept of financial performance:

يعتبر الاداء المالي من اكثر مفاهيم الأداء قدماً واستخداماً كمؤشر لتقييم مجمل الاداء للمؤسسات المالية، لارتباطه بأكثر مفاصل العمل فيها، ولما يتميز به من ثبات واستقرار في كشف الانحرافات، والحكم على مدى نجاح المؤسسة في انجاز اهدافها، ويساهم في توجيهها نحو المنهج الصحيح (Eccles, 1991: 134)، ويعد عملية معقدة تتضمن تقييم الجانب المالي والتفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وهو مقياس يستند في عمله على تحليل النسب المالية (Hunjak&Drago, 2001: 49).

٢. تقييم الاداء المالي:

يشغل الاداء المالي جانباً مهماً من مجمل الاداء الكلي، ويحظى بتركيز واهتمام كبير من قبل المحللين واصحاب راس المال باستخدام مؤشرات واساليب التحليل المالي لتساعد على ابراز العناصر التي ساهمت في زيادة قوة المؤسسة في مواجهة حدة المنافسة في ميدان الاعمال (ادريس والغالبى، ٢٠٠٩: ١٦٩). كما يشير تقييم الاداء المالي الى انه وسيلة للتغذية العكسية وتزويد ادارة المؤسسة بالمعلومات الضرورية لتسترشد بها في صياغة قراراتها والنهوض بمستوى ادائها (Jones & George, 2004, P:376)، فيما يرى كل من (Poster & Streib, 2005, P:46) ان عملية تقييم الاداء المالي هي مراجعة لما تم انجازه من الاعمال باعتماد على معايير محددة تعمل كموجة ومراقب للنشاط، اذ يتم وضعها من واقع الخطط والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة .

اذ يتضح ان عملية تقييم الاداء المالي هي آلية تحليل مالي انتقادي تستخدم مؤشرات ومعايير مناسبة لكل مؤسسة وتبني علاقات نسبية للمقارنة الوضع الحالي مع الخطط والاهداف المرسومة لبلوغ الاداء

الامثل وكيفية استخدام الموارد بكفاءة وفعالية لتحقيقها، بحيث تشير وتحدد الانحرافات الناشئة في مسار الخطط وتمكن المؤسسة من اتخاذ التصحيحات المستقبلية اللازمة.

٣. أهمية تقييم الاداء المالي:

يمثل الاداء المالي القاعدة الاساسية لجميع الاعمال ويشير من خلال مؤشرات مالية معينة كالربحية مثلاً الى حقيقة الوضع المالي او توصيف لمركز المؤسسة الحالي، ويعتبر اداة استراتيجية مهمة يستخدمها المدراء في تحديد مستوى الاداء الكلي للمؤسسة (Miller & Dess, ١٩٩٦: ١٤). ويمكن ان نعبر عن أهمية تقييم الاداء المالي للمؤسسات المصرفية من خلال النقاط التالية: (النعمي والتميمي، ٢٠٠٨: ٢١)، (ابو زيد، ٢٠٠٩: ٢٢)

أ. اظهار قدرة المؤسسة على تنفيذ الاهداف المخططة له عبر مقارنتها بالأهداف المستهدفة.

ب. كشف المركز الاستراتيجي للمؤسسة ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها لغرض تحسينها

ج. يساهم في تقييم نتائج القرارات المالية للمؤسسة المصرفية كقرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

د. يساهم في تحديد الانحرافات في الاداء المالي من خلال مقارنة الاداء الفعلي بالأداء المخطط.

هـ. الاستفادة من نتائج التحليل المالي في اعداد الخطط والموازنات المستقبلية.

و. تحديد الفرص المتاحة امام المؤسسة المصرفية والتي يمكن استثمارها.

ويتضح من ذلك تصورات عدة عن الأهمية التي تشغلها عملية تقييم الاداء، فالمؤسسة التي لا تدرك اين هي الآن من حيث واقع عملياتها وانشطتها لا يمكن ان تعرف ما ستؤول اليه في المستقبل وبالتالي لن تصل الى مبتغاها في تحقيق اهدافها ابداً.

٤. العوامل المؤثرة في الاداء المالي Factors Affecting Financial Performance

اظهرت الادبيات الاقتصادية ان هناك عدد من العوامل المؤثرة التي يمكن ان تحكم الاداء المالي للمؤسسات بشكل عام والتي تقسم من حيث المصدر الى:

أولاً: عوامل داخلية: والتي يمكن ايجاز اهمها بالتالي: (محجوب، ١٩٩٩: ٢٥)

أ. معدل الفائدة: يؤثر سعر الفائدة على العائد على الموجودات، فارتفاع الفائدة التي يدفعها المصرف على الاموال المقترضة من قبله تؤدي الى زيادة تكلفة الحصول على الاموال وهذا بدوره يؤثر على الاداء المالي.

ب. حجم السيولة : ان الاهتمام بالسيولة يأخذ حيزاً كبيراً، لما تؤديه السيولة من دور في تلبية سحبات المودعين وطلبات الائتمان بشكل فوري ومستمر، ويتم تحديد حجم السيولة للمصرف عبر نسب معينة، والتي تشير الى قدرة المصرف على مقابلة الالتزامات الجارية عندما يحين موعد استحقاقها (Rose,141,1991).

ج. كفاية رأس المال: تؤثر في مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي يمكن ان تحدث، والتي تؤثر على اموال المودعين والدائنين، ويشار الى ان البنك المركزي قد ركز على الاهتمام بكفاية رأس المال للمصارف من خلال تحديد نسبة معينة من رأس المال تغطي حقوق المودعين والدائنين والتي يفترض الالتزام بها (رمضان وجودة، ٢٠٠٦: ٢٨٥).

د. مستوى التكنولوجيا المستخدمة : يستلزم على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة اعمالها والمنسجمة مع اهدافها، تعد التكنولوجيا من ابرز التحديات التي لا بد من التكيف معها واستيعابها لتطوير الاداء من خلال المواءمة بين التقنية والاداء، اذ تعمل على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، وخفض التكاليف والمخاطر المتنوعة، وزيادة الارباح والحصة السوقية (الخطيب، ٢٠٠٩: ٤٩).

ثانياً: العوامل الخارجية: ومن اهم تلك العوامل سنعرض ما يلي: (عبد السيد، ٢٠٠٨: ١٣٩)

أ. المتغيرات الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيراً على اداء المؤسسات، كون المحيط الاقتصادي يمثل مصدر مواردها وسوق منتجاتها في الوقت نفسه ومنها السياسة الاقتصادية للدولة والسياسات التجارية الخارجية واسعار الفائدة وغيرها.

ب. شدة المنافسة: اذ تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين، فهي عامل محفز تدفع بالمؤسسة الى محاولة تحسين صورتها ووضعها المالي، اما إذا كانت لا تستطيع المواجهة فأن وضعها المالي يتدهور نحو الأسوء.

ج. العوامل الثقافية والاجتماعية: يتأثر أداء المؤسسات بالعديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والتي ناتجة عن الارتباط الوثيق بين المؤسسة والمجتمع، اذ ان ثقافة المؤسسة لها تأثير فعال على النتائج الاقتصادية على المدى الطويل، حيث ان ثقافة المؤسسة هي مهد الاداء.

د. العوامل السياسية والقانونية: وتعتبر ذات تأثير كبير على أداء المؤسسات والتي يصعب التحكم فيها وليس من السهل التنبؤ فيها لذا على المؤسسة التأقلم مع تلك القوانين والقرارات السياسية الحكومية.

هـ. المؤشرات المعتمدة للبحث:

وقد تم اختيار ثلاث نسب تمثلت بنسبة قياس رأس المال ونسبة للربحية ونسبة للسيولة وكلاتي:

أ. نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات: وهي من أهم النسب المالية لقياس رأس المال وتبين حجم الاموال المقدمة من المالكين قياساً بالأموال التي قدمها الدائنين، اذ تعكس مدى اعتماد المصرف على حق الملكية في تمويل اجمالي الموجودات، وصحيح ان ارتفاع هذه النسبة امتثالاً لأوامر البنك المركزي يحقق حماية لأموال المودعين ولكن ارتفاعها بنسبة أكثر من المطلوب يؤدي الى انخفاض نسبة العائد على حق الملكية وهذا ما لا يرغب به المالكين، لذا تحاول ادارة المصرف المحافظة على هذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، (طالب والمشهداني، ٢٠١١: ٨٦). وتقاس من خلال المعادلة الاتية:

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$

اجمالي الموجودات

ب. معدل العائد على حقوق الملكية: وهي من نسب الربحية وتستخدم لقياس العائد المتحقق على استثمار الاموال الخاصة بالمساهمين في حق الملكية (Jeitman, 2006: 69)، اي انها نسبة ما يحصل عليه

المالكون من خلال استثمار اموالهم في نشاطات المصرف، اذ يقيس هذا المؤشر انتاجية حق الملكية فقط من رأس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة، وتدل ارتفاع هذه النسبة على كفاءة ادارة المصرف في استغلال اموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم (طالب والمشهداني، ٢٠١١: ٨١) ويتم احتسابها بالمعادلة الآتية:

صافي الربح بعد الفوائد والضريبة

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

ج.نسبة الرصيد النقدي: وهي من ابرز نسب السيولة للمؤسسات المالية وتشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نقد الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ الارصدة السائلة الاخرى

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{}} \times 100\%$$

الودائع وما بحكمها

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممّلك، وتبيّن المعادلة أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها (ابو حمد، قدوري:2005: 239)

المبحث الرابع: التحليل المالي:

التحولات الهيكلية للتمويل الممّلك وانعكاساتها على الاداء المالي للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٩)

يتضح التحليل المالي في إطار دلالات المؤشرات المالية السنوية لنسب هيكل التمويل الممتك ونسب الاداء المالي لمصارف العينة، ولغرض تحقيق هدف البحث من خلال التعرف على تأثير اعلى معدلات تلك النسب وادناها وانعكاس ذلك على نسب الاداء المالي لمصارف العينة، ويوضح الجدول (١) نتائج نسبة حق الملكية في هيكل التمويل (X) ومعدل العائد على حق الملكية (Y1) ونسبة الرصيد النقدي (Y2) لمصارف العينة ضمن السلسلة الزمنية المعتمدة للبحث، كما يلاحظ الآتي:

جدول (١) نسبة التمويل الممتك (X) ومعدل العائد على حق الملكية (Y1) ونسبة الرصيد النقدي (Y2)

السنوات	مصرف الشمال للاستثمار			مصرف الاستثمار العراقي			مصرف الخليج التجاري		
	Y2	Y1	X	Y2	Y1	X	Y2	Y1	X
2009	77.24	14.06	24.60	119.5	7.35	32.6	29.24	13.48	22.89
				7		4			
2010	65.31	16.44	17.06	94.81	10.0	35.9	36.62	9.70	23.36
					6	4			
2011	61.93	16.36	23.69	73.99	8.47	35.7	41.20	9.84	33.38
						3			
2012	67.90	21.38	17.16	61.16	1.17	31.3	58.31	20.70	35.10
						4			
2013	67.36	12.64	19.61	69.25	14.3	35.8	77.48	15.61	38.90
					8	0			
2014	70.56	5.57	22.33	129.3	10.1	50.7	77.84	10.45	42.37

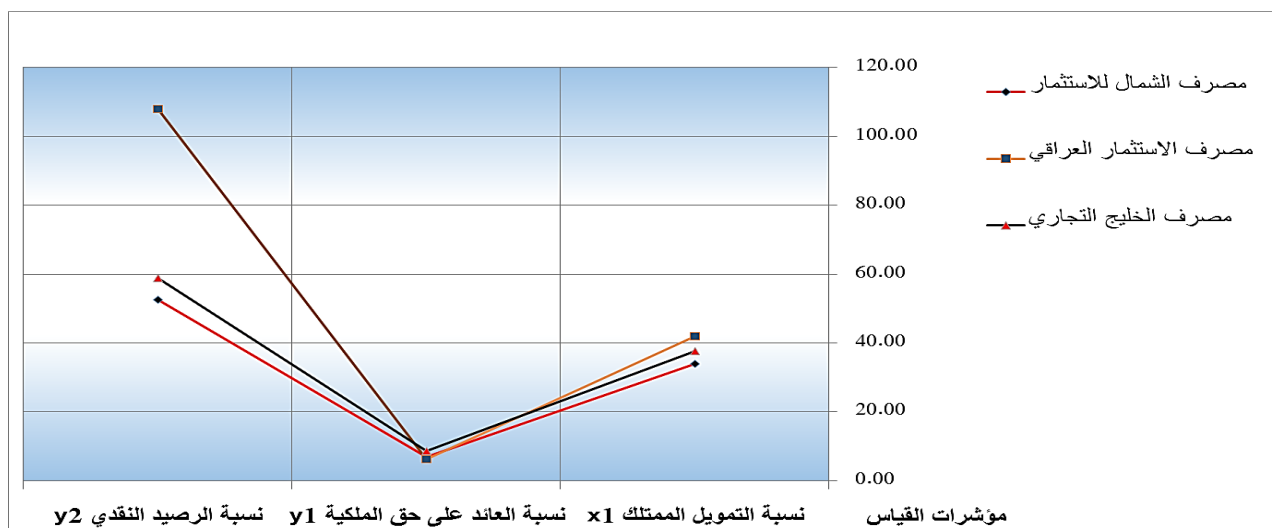
			0	8	9				
50.18	2.92	39.66	141.0	6.26	50.8	43.22	-1.68	38.70	2015
			1		3				
63.53	1.86	39.40	148.0	3.51	50.1	31.37	-6.78	49.22	2016
			4		5				
67.34	1.31	49.23	132.7	1.41	49.3	30.78	-3.76	64.06	2017
			7		4				
86.37	1.09	52.88	109.6	0.12	46.6	10.39	-5.13	63.10	2018
			2		4				
58.81	8.70	37.72	107.9	6.29	41.9	52.61	6.91	33.95	المعدل الكلي
			5		2				

المصدر: من إعداد الباحث عبر تطبيق النسب المعتمدة على القوائم المالية لمصارف العينة باستخدام

برنامج Excel 2010

يبين الجدول نسب حق الملكية (X) والمعدل الكلي والتي تعبر عن حجم التمويل الممّلك التي اعتمدتها مصارف العينة في سياساتها التمويلية لموجوداتها، اذ يشير التحليل الى ان ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع كفاية راس المال وتحقيق جانب أفضل في حماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالمصارف، الا ان الاستمرار في الارتفاع على حساب نسب التمويل الاخرى يسبب ازدياد في السيولة النقدية وهي اموال غير مستغلة مما يؤدي الى التأثير سلباً على مستوى الربحية لمصارف العينة، عوضاً عن تعارض ارتفاعها مع مصالح الملاك والمساهمين فأنها ادت الى خلق حالة من التراجع والانخفاض لنسبة العائد على حق الملكية (Y1)، وبمعنى آخر ومن خلال نسبة العائد على حق الملكية فأن ارتفاع مقام النسبة

وهو (حق الملكية) مع بقاء بسط النسبة دون تغيير وهو (صافي الارباح بعد الفوائد والضريبة) يؤدي الى انخفاض نسبة العائد على حق الملكية بشكل منطقي على افتراض ثبات العوامل الاخرى على حالها. وبالعودة الى الجدول يلاحظ ان مصرف الاستثمار حقق اعلى معدل نسب التمويل بالملكية وكانت (٤١,٩٢%) في حين احتفظ بمعدل عالي من السيولة النقدية بلغت (١٠٧,٩٥%)، وهي اموال معطلة لها كلف تمويل ولا تدر ارباحاً، مما اثر على مستوى الربحية اذ حقق ادنى معدل لنسب العائد على حق الملكية بلغت (٦,٢٩%)، فيما سُجلت ادنى معدلات التمويل بالملكية في مصرف الشمال وكانت بمعدل (٣٣,٩٥%) ويلاحظ احتفاظ المصرف بمستوى متوسط من السيولة القانونية بلغت (٥٢,٦١%)، أي ان هناك اموال بدرجة اكبر قد تم توجيهها نحو التوظيف والاستثمار ولذلك احرز المصرف معدل عائد على حق الملكية بمستوى جيد اذ بلغ (٦,٩١%)، وهذا احد اهداف التي يسعى لتحقيقها المساهمين. ويتضح من ذلك ان علاقة التمويل الممّلك كانت عكسية مع معدل العائد على حق الملكية وطردية مع معدل السيولة النقدية، وهذا يؤكد جانب مهم من الفرضية المالية الرئيسية والتي اشارت الى بيان دور ومساهمة التمويل الممّلك في هيكل التمويل المصرفي وانعكاسه على الاداء المالي للمصارف التجارية، وكما يتضح من خلال الرسم البياني الاتي:



شكل (٢) التمثيل البياني لنسب التحليل المالي في المصارف التجارية عينة البحث

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاكسيل (Microsoft Excel)

وكما ويبدو ان سبب هذه الزيادة في راس المال وهو تمويل ممتلك خارجي قد جاءت بناءً على توجيهات البنك المركزي العراقي والتي كان الغرض منها تحقيق عدة اهداف اهمها تشجيع الاندماج بين المصارف الصغيرة لتكون وحدات مصرفية اكبر قادرة على تقديم خدمات مصرفية بشكل متكامل ومتنوع، الا ان بعض المصارف التجارية لم تكن موفقة في اعتماد الاسلوب المناسب لزيادة راس المال بشكل تدريجي ليتلاءم مع حجم انشطتها وفروعها وموجوداتها استجابةً لأوامر البنك المركزي وبذلك انخفض مستوى صافي الارباح ولم تحقق الاداء المالي المستهدف، فمن اسباب الانخفاض وتذبذب صافي الارباح هو عدم انتهاز أسلوب أمثل في زيادة راس المال مبني على معطيات وقدرات لكل مصرف بشكل منفرد مع السعي في توجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى عمليات التوظيف والاستثمار المناسبة، كما ساعد على ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد فالوضع الامني ودخول عصابات داعش وانخفاض اسعار النفط عالمياً سببت مشاكل مالية عديدة ادت الى تعثرات في الاقتراض والتسديد وانخفاض المستوى العام للودائع، وهذه الصورة النهائية تعزز فرضية البحث فيما يخص انعكاسات التمويل الممّلك على الاداء المالي.

المبحث الرابع: نتائج الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث:

لاختبار علاقات الاثر احصائياً ولمعرفة معنوية تأثير المتغير المستقل وهو التمويل الممّلك في المتغير التابع الاداء المالي لمصارف العينة، إذ أُستخدم اسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) بهدف اظهار نتائج أنموذج معادلة الانحدار التقديرية، لبيان مدى قبول فرضية (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية واحصائية بين مؤشر التمويل الممّلك ومؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية عينة البحث) اذ يرمز لمؤشر التمويل الممّلك (X)

ومؤشرات الاداء المالي (العائد على حق الملكية Y1، نسبة الرصيد النقدي Y2)، وقد تضمنت فرضيتين فرعيتين، سيتم تناولها وكالاتي:

١. تحليل علاقة إثر التمويل بالملكية (X) على نسبة العائد على حق الملكية (Y1):
لأجل تحقيق اختبار الفرضية الفرعية الاولى والمنبثقة من الفرضية الاحصائية الرئيسة والتي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين نسبة التمويل الممتمك ونسبة العائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث)، ومن خلال النتائج في الجدول (٢)، يتضح الاتي:
جدول (٢) التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين التمويل الممتمك (X) مع معدل العائد على حق الملكية (Y1)

ت	اسم المصرف	Y1					
		3	4	5	6	7	8
		(constant)-a	B	F	Sig	R ²	القرار
1	الشمال للتمويل	23.893	-0.500	28.837	0.001	0.783	معنوية
2	الاستثمار العراقي	12.804	-0.155	0.651	0.443	0.075	غير معنوية
3	الخليج المصرفي:	23.379	-0.389	0.502	0.095	0.310	غير معنوية
							Microsoft Excel 2010

اذ تشير النتائج في العمود (٣، ٤) الى معادلة خط الانحدار التقديرية بين المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية (Y1) والمتغير المستقل وهو التمويل الممتمك (X)، وهي :

$$Y1 = a + b (X)$$

وبذلك ستكون قيم معادلة الانحدار التقديرية لمصرف الشمال $Y1 = 23.893 - 0.500 (X)$
حيث ان: (Y1) = المتغير التابع (نسبة العائد على حق الملكية) .

(a) = الحد الثابت (constant-a) لكل مصرف حسب نتائج الجدول (عمود ٣).

(b) = التغير في قيمة المتغير التابع بتغير المتغير المستقل وحدة واحدة (عمود ٤).

(X) = المتغير المستقل (نسبة التمويل الممّلك).

وتطبق نفس المعادلة اعلاه لاحتساب معادلة الانحدار التقديرية لجميع مصارف عينة البحث.

وبالعودة الى جدول (٢) فقد اظهر العمود (٣) قيمة الحد الثابت (a) لمصرف الشمال والذي يدل ان هناك وجود نسبة التمويل الممّلك بمقدار (٢٣,٨٩٣) حتى وان كان مقدار نسبة العائد على حق الملكية يساوي صفر، وينطبق ذلك على بقية مصارف العينة في الجدول المذكور، كما بين العمود (٤) قيم معامل التغير (b) و التي تشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل وهو التمويل الممّلك (X) بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي الى حدوث تغير في قيمة المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية (Y1) لمصارف العينة وذلك بمقدار قيمة (b) والتي كانت سالبة لجميع مصارف العينة اذ يعني ذلك ان مقدار التغير في قيمة (X) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة (Y1) بمقدار (٠,٥٠٠) وينطبق ذلك على جميع مصارف العينة في الجدول، وقد بين عمود (٥) قيم (F) والتي كان مستوى دلالتها (Sig) الذي تظهر في عمود (٦) ذات دلالة معنوية واحصائية في مصرفي الشمال فقط، اذ كان اقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، اما بقية مصارف العينة فكانت غير ذي دلالة معنوية، ويبين عمود (٧) معامل التحديد (R^2) والذي يقدم تفسيراً لدرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل الممّلك) على المتغير التابع (العائد على حق الملكية)، اذ بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف الشمال بمقدار (٠,٧٨٣) والذي يشير الى ان المتغير المستقل (X) استطاع ان يفسر (٧٨%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y1) وبذلك تكون النسبة المتبقية وهي (٢٢%) من المتباينات تعود الى عوامل اخرى، اما اقل معدل تفسير فكان عند مصرف الاستثمار بمقدار (٠,٠٧٥) والذي يعني ان المتغير المستقل (X) يستطيع ان يفسر (٧,٥%) من التباينات الكلية للمتغير (Y1) اما باقي التفسير فيعود الى عوامل اخرى، وهذا ما يثبت الفرضية اعلاه احصائياً.

وتشير العلاقة العكسية الظاهرة لجميع مصارف العينة بين التمويل الممتلك والعائد على حق الملكية انها جاءت غير مطابق للمنطق المالي، اذ ان من المفترض ان يكون التأثير ايجابي على صافي الارباح، والدليل على ذلك حرص البنك المركزي على فرض زيادة رؤوس الاموال للمصارف التجارية بهدف تحسين انشطتها، ويعزى ذلك الى عدد من الاسباب من اهمها تأثير زيادة التمويل الممتلك بإصدار اسهم جديدة على زيادة عرض الاسهم في سوق التداول، مما يؤدي الى خفض اسعارها وبالتالي مدى ميل المستثمرين والمقرضين للاستثمار في المصرف، ومن جانب اخر فأن عدم كفاءة الادارة المالية في امكانية اتخاذ قرارات تشغيلية واستثمارية قادرة على استغلال الزيادة في راس المال الممتلك لتوليد صافي ارباح وتحقيق نسب جيدة للعائد على حق الملكية وهو سبب اخر لظهور العلاقة العكسية، وهذا ما يؤكد الفرضية اعلاه.

٢. تحليل علاقة إثر التمويل بالملكية (X) على نسبة الرصيد النقدي (Y2):

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصها (وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين نسبة التمويل الممتلك ونسبة الرصيد النقدي في المصارف التجارية عينة البحث) فقد ظهرت النتائج في الجدول (٣)، وكالاتي:

جدول (٣) التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين التمويل الممتلك (X) مع نسبة الرصيد النقدي (Y2)

ت	اسم المصرف	Y2					
		3	4	5	6	7	8
		(constant)-a	B	F	Sig	R ²	القرار
							طبيعة العلاقة
1	الشمال للتمويل	90.501	-1.116	56.522	0.000	0.876	معنوية
2	الاستثمار العراقي	-23.323	3.132	16.496	0.004	0.673	طردية (موجبة)
3	الخليج التجاري	-6.123	1.722	24.515	0.001	0.754	معنوية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-V21) وبرنامج (Microsoft Excel 2010)

فمن خلال النتائج يمكن الاستدلال على معادلة خط الانحدار التقديرية بين المتغير التابع وهو نسبة الرصيد النقدي (Y3) والمتغير المستقل وهو التمويل الممّلك (X1) والتي يمكن استخراجها كالآتي:

$$Y2 = a + b (X)$$

وبذلك ستكون قيم معادلة الانحدار التقديرية لمصرف الشمال..... $Y2 = 90,501 - 1.116 (X)$ حيث ان: (Y2) = المتغير التابع (نسبة السيولة النقدية) .

(a) = الحد الثابت (constant-a) لكل مصرف حسب نتائج الجدول (عمود ٣).

(b) = التغير في قيمة المتغير التابع بتغير المتغير المستقل وحدة واحدة (عمود ٤).

(X) = المتغير المستقل (نسبة التمويل الممّلك).

وتطبق نفس المعادلة اعلاه لاحتساب معادلة الانحدار التقديرية لجميع مصارف عينة البحث.

ويلاحظ من جدول (٤) اذ اظهر العمود (٣) قيمة الحد الثابت (a) لمصرف الشمال والذي يدل ان هناك وجود نسبة التمويل الممّلك بمقدار (90,501) حتى وان كان مقدار نسبة الرصيد النقدي يساوي صفر، وينطبق ذلك على بقية مصارف العينة في الجدول المذكور، كما بين العمود (٤) قيم معامل التغير (b) والتي تشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل وهو التمويل الممّلك (X) بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي الى حدوث تغيير في قيمة المتغير التابع وهو الرصيد النقدي (Y2) لمصارف العينة بمقدار

قيمة (b) والتي كانت بدرجات متفاوتة بين الموجبة والسالبة، فقد كانت طردية موجبة في كل من مصرف الاستثمار ومصرف الخليج اذ بلغت قيمة (b) لكل مصرف على التوالي (٣,١٣٢، ١,٧٢٢)، ويعني ذلك ان مقدار التغير في قيمة التمويل الممّلك بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة الرصيد النقدي بالارتفاع بمقدار المشار اليه لكل مصرف، اما مصرف الشمال فقد كانت قيمة (b) سالبة وذلك يعني ان مقدار التغير في قيمة التمويل الممّلك بوحدة واحدة يؤدي الى تغير في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشمال بالانخفاض بمقدار (-١,١١٦)، وقد بين عمود (٥) قيم (F) والتي كانت تدل على وجود علاقة الاثر بين المؤشرين وكانت كما تظهر في عمود (٦) ذات دلالة معنوية في جميع المصارف اذ كان مستوى الدلالة (Sig) اقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، ويبين عمود (٧) معامل التحديد (R^2) والذي يقدم تفسيراً لدرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل الممّلك) على المتغير التابع (الرصيد النقدي)، اذ بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف الشمال للاستثمار بمقدار (٠,٨٧٦) والذي يشير الى ان المتغير المستقل (X) استطاع ان يفسر (٨٨%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y2) وبذلك تكون النسبة المتبقية وهي (١٢%) من المتباينات تعود الى عوامل اخرى، اما اقل معدل تفسير فكان عند مصرف الاستثمار بمقدار (٠,٦٧٣) والذي يعني ان المتغير المستقل (X) يستطيع ان يفسر (٧%) من التباينات الكلية للمتغير (Y2) اما باقي التفسير فيعود الى عوامل اخرى، ويشار ان العلاقة الطردية بين التمويل الممّلك والرصيد النقدي لمصارف العينة، لم تكن منسجمة مع المنطق الاقتصادي، اي ان المصارف غالباً ما تتبع سياسة مجازفة في استثمار الاموال الخاصة وبذلك تكون الارصدة النقدية في ادنى حدودها المسموحة، لكن اتجاهها الطردي هنا جاء بسبب تخلي الادارة عن استغلال الجزء الاكبر منها في الائتمانات والقروض لأسباب امنية وسياسية تتعلق في بيئة العمل المصرفي وخصوصاً في النصف الاخير من مدة البحث، ساهم ذلك في ارتفاعها عن الحد المطلوب، اضافة الى كونها اموال خاصة لا تمثل كلفاً عالية وليس لها تاريخ استحقاق، دفع بالمصارف الى قبولها كأموال معطلة لدى المصرف بدلاً من رأيها قروض متعثرة لدى الغير.

٣. خلاصة التحليل الاحصائي وعلاقة التأثير بين متغيرات البحث:

بينت نتائج التحليل الاحصائي للعلاقات الرابطة ومدى تأثيرها بين مؤشر هيكل التمويل وهو (نسبة التمويل الممّلك X)، ومؤشرات الاداء المالي الممثلة بمؤشر الربحية وهو (معدل العائد على حق الملكية Y1) ومؤشر السيولة وهو (ونسبة الرصيد النقدي Y3) والتي تعبر ايضاً عن نسب المخاطرة او الامان، فقد اظهرت ان هناك علاقات تأثير سواء بالارتفاع او الانخفاض بين قيم تلك المؤشرات، والتي يمكن الاستعانة بها من قبل الادارة المالية لمصارف العينة لتمكنها من رسم وتحديد السياسة التمويلية المناسبة والتي تحقق أهداف المصارف في بلوغ اعلى مستويات الربحية والحد المعقول من السيولة وبالنتيجة تحقيق مستوى مقبول من المخاطر تُجنب المصارف التجارية الوقوع بحالة العسر المالي او الفشل والافلاس، وفيما يلي نسب التأثير للمؤشرات المعتمدة لمصارف التجارية عينة البحث، كما يوضح الجدول (٤)، وكالاتي:

جدول (٤) نسب التأثير للوحدة الواحدة من التمويل الممّلك (X) ومؤشرات الاداء المالي (Y1) و (Y2)

ت	اسم المصرف	X	
		Y1	Y2
1	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	-0.500	-1.116
2	مصرف الاستثمار العراقي	-0.155	3.132
3	مصرف الخليج التجاري	-0.389	1.722

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي وبرنامج (Microsoft Excel

(٢٠١٠)

اذ تمثل قيم معامل التأثير التي تظهر في جدول (٤) مقدار التغير في مؤشرات الاداء المالي سواء كانت بالزيادة او بالنقصان استجابةً لزيادة قيم التمويل الممّلك بوحدة واحدة، اذ تعتبر تلك العلاقات من اهم الادوات التي تمكن المدير المالي في المصارف التجارية عينة البحث من ترشيد قرار التمويل ووضع سياسة تمويل مناسبة لاختيار المزيج التمويلي الملائم من الموارد المتاحة والقادر على تحقيق أهدافه في الربحية والسيولة والامان.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات استناداً الى الإطار التطبيقي للبحث وكالاتي:

١. تشير نتائج نسب الاداء المالي للمصارف العينة وهي معدل العائد على حق الملكية ونسبة السيولة النقدية، وجود انخفاض وتذبذب لصافي الارباح ناتج عن تفاوت كبير في مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة التي تعكس هامش الامان غير مستقر لسنوات البحث، اذ بدأت الربحية بالتراجع والانخفاض الى ان وصلت لمستوى الخسارة في السنوات الاخيرة .
٢. اعتماد المصارف سياسة ائتمانية متحفظة نتيجة مخاوف واطراب في بيئة الاعمال المصرفية لأسباب امنية وسياسية متعددة حالت دون استثمارها الاموال، ساهمت في ارتفاع مستويات السيولة النقدية بشكل كبير جداً وهي اموال معطلة كان من الواجب استثمارها في مختلف أوجه النشاط لمصارف العينة.
٣. كشفت نتائج تحليل هيكل التمويل وجود اختلال وعدم استقرار نسبي لمكونات التمويل الممّلك في مصارف العينة، ويعود ذلك بشكل اساسي إلى عدم ثبات رأس المال والذي طرأت عليه تغيرات مستمرة امثالاً لأعمام البنك المركزي في زيادة رؤوس الاموال الى ٢٥٠ مليار دينار عراقي كحد أدني، والذي ادى كذلك إلى عدم ثبات نسبي لنسب السيولة والربحية وهامش الامان، وبالنتيجة تذبذب الاداء المالي، وهذا يحد من القدرة التنافسية لمصارف العينة.

٤. اتضح عدم انتهاج مصارف العينة أسلوب أمثل في زيادة رأس المال مبني على معطيات وقدرات كل مصرف، مع اخفاق المصارف في السعي لتوجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى عمليات التوظيف والاستثمار المناسبة، كما ساعد على ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد من اوضاع امنية ودخول عصابات داعش وانخفاض اسعار النفط عالمياً، والتي سببت مشاكل مالية عديدة ادت الى تعثرات في تسديد القروض وانخفاض المستوى العام للودائع، وهذا ما يعزز فرضية البحث فيما يخص انعكاسات التمويل الممتلك على الاداء المالي.
٥. على الرغم من اتخاذ قرارات زيادة التمويل الممتلك عبر رفع رأس المال للمصارف التجارية عينة البحث، لم تستطع مصارف العينة اتخاذ قرارات تشغيلية واستثمارية مناسبة، اذ انها انتهجت سياسة متحفظة في منح الائتمانات بسبب مخاوف من عدم السداد والتعثر المصرفي، وساعد على ذلك الاوضاع الامنية والسياسية المتذبذبة التي عاشها العراق بعد عام ٢٠١٤.
٦. تشير نتائج التحليل المالي الى ان نسب سيولة نقدية المرتفعة جدا في مصرفي الاستثمار لم تكن هادفة لتغطية التزامات قصيرة الاجل من تمويلات الودائع والقروض بدليل انخفاض الارباح، وانما كانت بسبب ارتفاع نسب الاموال الخاصة وكونها تمويلات طويلة الاجل لم تلقى الادارة دوافع قوية على استغلالها.
٧. أظهرت نتائج تحليل نسبة الرصيد النقدي قدرتها على بيان مستويات الامان والمخاطرة لمصارف العينة، فأن ارتفاع هذه النسبة الى معدلات عالية اعطت اتجاهين من التفسير وهو الحفاظ على المستوى المطلوب من السيولة في تلك المصارف والاتجاه الثاني يشير الى ارتفاع هامش الامان وانخفاض المخاطرة التي قد تتعرض لها مصارف العينة، وينطبق ذلك التفسير بشكل عكسي تماماً بالنسبة للمصارف التي لديها نسبة الرصيد النقدي أدنى من الحد المطلوب.
٨. كشفت التحليل الاحصائي عن وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة معنوية واحصائية بين التمويل الممتلك والعائد على حق الملكية في مصرفي الشمال، وكانت غير معنوية لبقية مصارف العينة.

٩. اثبت التحليل الاحصائي عن وجود علاقة اثر طردية ذات دلالة معنوية واحصائية بين التمويل الممّلك ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار ومصرف الخليج ، كما ظهرت علاقة اثر عكسية ذات دلالة معنوية في مصرف الشمال.

ثانيا: التوصيات:

١. ضرورة العمل على معالجة اختلال هيكل التمويل وفق لمبدأ التوازن المالي بين زيادة نسب راس المال عبر التمويل الممّلك وتحقيق صافي الارباح، من خلال ايجاد سياسات وطرق تساهم في توظيف تلك الزيادات في استثمارات مربحة لمصارف العينة.

٢. الاهتمام بان تكون نسب كفاية راس المال ضمن المستوى المقبول، اذ ان تطرفها بالارتفاع يسبب تعطيل للأموال عبر ارتفاع الارصدة النقدية غير المستغلة، اما انخفاضها دون النسب المحددة يسبب تعرض المصرف الى مخاطر العسر المالي والتهديد بفشل المالي.

٣. الاستعانة بالخبرات العلمية والاستشارية الكفؤة حول تقديم الحلول المقترحة عبر ايجاد الطرق الكفيلة بالتوجه نحو الاستفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة بدل من اكتنازها كأموال معطلة لدى المصرف، والتي يمتد تأثيرها في مستويات الربحية بشكل عكسي وفق المنطق الاقتصادي.

٤. ضرورة ان تكون زيادة راس المال مبنية على اسس خاصة لكل مصرف تأخذ بنظر الاعتبار نتائج الاعمال وحجم النشاط وتوافر الامكانيات المادية والبشرية والقدرة على الاستغلال وتحقيق صافي ارباح مرتفع.

٥. التفات البنك المركزي العراقي الى المصارف التجارية التي تعاني من الزيادة في التمويل الممّلك واستثناءها من بعض المحددات الخاصة بنسب الاستغلال لرأس المال وحث المصارف على توجيه تلك الاموال نحو أوجه التوظيف والاستثمار.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. ابو حمد، رضا صاحب وقُدوري، فائق مشعل، "ادارة المصارف"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢. ابو زيد، محمد المبروك، التحليل المالي شركات واسواق مالية، ط٢، دار المريخ للنشر، السعودية، الرياض، ٢٠٠٩.
٣. بـريـجـهـام، اوجين، وايرهاردت، ميشيل، الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٩.
٤. الخطيب، محمد محمود، الاداء المالي واثره على عوائد الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٥. رمضان، زياد سليم، جودة، محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦.
٦. الزبيدي، حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ٢٠٠٨.
٧. ساسي، الياس، قريشي، يوسف، التسيير المالي والادارة المالية، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ٢٠١١.
٨. الشواورة، فيصل محمود، مبادئ الادارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٩. الصيرفي، محمد، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٠. طالب، علاء فرحان والمشهداني، ايمان شيحان، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
١١. العارضي، جليل كاظم مدلول، الادارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٢. العامري، محمد على ابراهيم، الادارة المالية المتقدمة، دار أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
١٣. عبد السيد، ناظم حسن، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار الثقافة، الاردن، عمان، ٢٠٠٨.
١٤. الغالبي، طاهر، وادريس، وائل، الإدارة الإستراتيجية منظور متكامل، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٩.
١٥. كنجو، كنجو عبود وفهد، ابراهيم وهبي، الادارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٧.
١٦. المحجوب، فائزة عبد محمد، المخاطرة الاستراتيجية وأثرها في الأداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية إدارة الأعمال، ١٩٩٩.
١٧. مصطفى، نهال فريد، الشهاوي، طارق مصطفى، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٣.
١٨. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ٢٠٠٦.
١٩. الميداني، محمد ايمن عزت، الادارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.
٢٠. النعيمي، عدنان تايه، التميمي، ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ٢٠٠٨.

٢١. وستون، فرد وبرجام، يوجين، ترجمة عبد الرحمن دعاله، عبد الفتاح السيد، التمويل الإداري، ج٢، دار المريح للنشر، الرياض، ١٩٩٣.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية

١. Gitman , Lawrence.J, & Zutter,Chad J. Principles of Management Finance, 13th ed., Prentice Hall. 2012.

٢. Jim, MC, Menamin, Financail Management, Rontiedge, Pudinc, London and M. Y,1999.

٣. Jones, Garth R. & George, Jennifer M.. Essentials of Contemporary Management. Boston: McGraw–Hill Irwin, 2004 .

٤. Miller Alex & Dess G. Gregory, Strategic Management, 2nd Ed., McGraw–Hill Book Co., 1996.

٥. Poster, Theodore H.& Streib, Gregory. Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. Pubic Administration Review, Vol.65 No.1. 2005.

٦. Rose , Peters, Commercial Bank Management Producing And Selling Financial Services , Boston, IRWIN , 1991

٧. Rose , Peters.s., Hudgins ,Syivi .c., Bank Management & Financial Services (8th Edition) , 2010 .

Second : Article & Thesis

١. Eccles, Robert G., the Performance Measurement Manifesto, Harvard Business Review, Vol. 69, No. 1 , 1991

٢. Hunjak, Tihomir & Jakovcevic, Drago. «AHP BASED MODEL FOR BANK PERFORMANCE EVALUATION AND RATING». Proceedings, 6th ISAHP Berne, Switzerland, 2001 .

ثالثاً: المواقع الالكترونية

١. موقع سوق العراق للأوراق المالية الالكتروني،

<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>